

يتظاهرون للمطالبة بحق مسلوب

يشير مفهوم الوطنية إلى ذلك الانتماء العاطفي والوجداني الذي يحمله الإنسان في قلبه اتجاه وطنه ويعبر عنه بأشكال مختلفة من السلوك الإنساني، وما يصنع هذا الإحساس الوجداني هو ميلاد الفأس في هذه الأرض التي يعدوها وطناً لهم، ونشأتهم فيها بكل ما تحمله هذه التربة من معاني جميلة في الحياة، ففي هذا الوطن ذكريات الإنسان الأولى، وفي هذا الوطن يستشعر الإنسان كرامته ويبنى آماله وطموحه، ويحقق أحلامه، وينال حقوقه بكل السبل والوسائل التي قلها الدستور ومن بينها حق التظاهر والاحتجاج للمطالبة بما سلب منه من خيرات بلده خاصة إذا كان وطنه يطفو على بحيرة من خيرات وفيرة منها النفط ولكن افواج العاطلين من الخريجين وغيرهم تعدت الملايين ..

ان جموع المتظاهرين تخرج منذ أربع سنوات الى الساحات العامة في ساحة التحرير والمحافظات كل جمعة ولكن دون جدوى دون استجابة لطايبهم المشروعة في توفير فرص عمل وماء صاف وخدمات بلدية وصحية وكهرباء مستمرة دون جشع اصحاب المولدات . تعاقبت حكومات وبرلمانات والشركات دون حل بل تتفاقم عاماً بعد اخر ف (لو) هذه اداة الشرط غير الجازمة .

كانت هناك اعادة هيكلة مئات المصانع من النسيج الى الصناعات الثقيلة الى الاوروبية الى المواد الغذائية واعيدت مجددا هل نرى نحو نصف مليون عاطل في مدينة البصرة عاصمة العراق الاقتصادية يتقدمون بطلبات لاي وظيفة ومثل هذا العدد في بقية المحافظات ما يعني ان كذا مليون شاب لم يجد فرصة لكي يعيل أسرته ولو بالنزر اليسير من مستلزمات العيش . فلو ؟؟ كان الشعب يشعر ان هناك مكتسبات بعد كل حملات الانتخابات التي كان المرشحون يطلقون الوعد الوردية ؟؟؟؟ تحقيق ما خرج الشعب للدفاع عن المطالبة بمتطلبات ليست بالصعبة او المستحيلة لو ؟؟ هذه كانت متوفرة عند البعض من الذين أنحرفوا عن جادة الصواب لمغريات مادية أو وجاهيه أو سلطوية لما كان الأحوال الحياتية المختلفة بهذه الصور التي نشاهدها يومياً ولو !! كانت هناك من يعمل بامانة

وصدق دون ان البعض بدلا من انشاء مشاريع وبنى تحتية لتشغيل العاطلين نهب الاموال واودعها في حساب خارج العراق !! وفقرآء الشعب يتضورون جوعا ويبحثون في اكرام القمامة عن كسرة خبز في بلد يطفو على بحيرة نطف . فنصبح موازنته ضخمة لانكسر فقط لتسديد الاجور والرواتب وايقاف معظم المشاريع الخدمية الانتاجية ناهيك عن تدهور الصناعة وتوقف نحو سبعين معملان عن الانتاج ما جعل المستورد ومن نفس انتاج تلك المصانع تستنزف العملة الصعبة لكي يستفيد نفر من القطط السمان من الوساطة (والقوسيون) على حساب انتاج البلد من المصناعات المحلية والحال نفسه في الزراعة والتجارة وغيرها من القطاعات الاخرى.. ان المتظاهرين الذين خرجوا هم أبناء العراق بكل طوائفه وقومياته وانتمائه الذي وجدون في بضيض الضوء، يكبر مساحته في نهاية النفق المظلم منذ 2003 لكانت كئيبة في تخفيف معاناة هذا الشعب الصابر المحتسب وحتى الدستور العائب الحاضر لو؟؟

تم تعديله او كتابة اخر بايد عراقية وطنية وليست (بريمرية) لانه اي الدستور وفي جميع دول العالم النظم شرقا وغربا ديمقراطيا كان أواميراليا هو الاساس لكل النظم وبناء مؤسسات دولة راسخة تخدم الوطن والمواطن وترسخ لاقتصاد وطني وتحافظ على سيادة العراق من اي تدخل خارجي ولعدم الدقة في الاختيارات للمناصب البرلمانية والرسمية يعني العراقيون نتائجها الكارثية الواضحة للعيان من معاناة وويلاتها يومياً منذ تلك السنوات العجاف في اوضاعهم الختلفة والتي لايجسدون عليها (كما يقال) وان تكون هنالك فعلا (اصلاحات) عملية معالجة جذرية . وليس على الورق ومن خلال التصريحات الاعلامية !! او (.. دك عيني.. ..)



صباح الخالدي

بغداد

من أحرق مخازن المفوضية ؟

ليست المرة الأولى التي يستخدم فيها الحريق لإخفاء أدلة وقرائن لجرانم كبرى إذا تم الكشف عنها فإنها ستدين أشخاصاً أو جماعات أو بعض السياسيين المتفذين في أعمال غير قانونية بسبب ارتكابهم مخالفات جسيمة تعرضهم لعقوبات صارمة فقد شاهدنا وسمعنا عن حوادث إحراق مكاتب وحتى طوابق من مباني في وزارات ومؤسسات ودوائر حكومية عديدة وكالمعتاد تسونف الجريمة أو بالأحرى تسوى للمستتر على العاصمين الحقيقيين لسقوطهم ونفوذهم والفاعل الذي لا يمكن محاسبته هو التمدد والوسايل المسكين الذي أصبح المجرم الوحيد في عمليات الحرق في العراق ، والسؤال الذي يثار من المستفيد من حرق مخازن المفوضية ؟

وقبل ان نلمح للمسبب الذي تثار حوله الشبهات وهو الأقرب لتنفيذ هذه العملية ولأننا في العراق لا نملك الإمكانيات والوسائل والأشخاص المهينين القادرين على كشف الجريمة خلال 24 ساعة كما يحدث في أغلب دول العالم رغم طائرات الدورات التي صرفت على تدريب العناصر الأمنية في الخارج وشراء الأجهزة للألاف الغير فعالة بصفقات فساد كبرى ورغم كثرة الأعداد الكبيرة والتسميات الرنانة للأجهزة الأمنية والاستخباراتية والمخابراتية إلا ان مثل هذا الأمر الذي لم يحدث ولا مرة في العراق ولم يتم الكشف عن أية جريمة كبرى مثلما يحدث في بقية الدول بل وحتى خلال أشهر وليس أياماً لهذا سننتظر طويلاً قبل معرفة الحقيقة ، ويعد تنفيذ العملية فقد بدأت الاتهامات تتعالى أو بالأحرى تتبادل لتشمل أطراف سياسية وكتل فائزة وأخرى خاسرة واتهامات تظل مفوضية الانتخابات ، وتحليل بسيط للحادث هو الأقرب لتحديد المسبب في العملية يأخذنا التحليل الى المستفيد من عملية الحرق التي كان المستهدف فيها مخازن صناديق الاقتراع ولارتباك المتفذين أو لاي سبب آخر تم حرق مخازن الأجهزة والوثائق ، ان المستفيد من هذه الجريمة أكثر من جهة اتفقت على تنفيذ هذه العملية وأصابع الاتهام ستوجه بلا شك للمزورين أولاً الذين سرقوا أصوات الناخبين بالعديد من العمليات سواء بشراء أصوات أم تلاعب في الأجهزة أو بتغيير البيانات ام شراء مراكز اقتراع كاملة ومعهم بالتاكيد المواطنين من أعضاء المفوضية ورؤساء وأعضاء مكاتبها في الداخل أي في بغداد والمحافظات أو خارج العراق هذا هو الاستنتاج المنطقي والأقرب للقبول بأسباب الجريمة ، وهناك من يلقي بالتهمة على بعض الكتل السياسية التي حصلت على أصوات ومقاعد كبيرة لا تتناسب وحضورها الجماهيري ووسائل غير قانونية كالتزوير واستخدام القوة والتهديد بها وهي التي تمتلك ميليشيات مسلحة وأنزع في الدولة وفي الأجهزة الأمنية وإمكانيات كبيرة أخرى تمكنها من القيام بمثل هذا العمل بكل سهولة .

هذا هو الاستنتاج المنطقي لجريمة حرق مخازن المفوضية إلا إذا طلعت علينا الأجهزة الأمنية والاستخباراتية بخبر إلقاء التهمة على التماس الكهبرياني المجرم اللعين الذي لم تتمكن الدولة من الاقتصاد منه رغم كثرة جرائم الحرق التي نفذها في العديد من الوزارات والمؤسسات ، وسينتظر العراقيون كعادتهم ونحن معهم نتائج التحقيق لكشف ملابسات هذه الجريمة الخطيرة التي تهدد امن الوطن وسلامته ومستقبل العملية السياسية فيه .

سامي الزبيدي

عمان

(المختارية) ضرورة أمنية وخدمية للمحلة أم مجرد ديكور من التراث الإجتماعي ؟

اوضاع الرصف. اهلالي التجولين الكراة من الكسية والباعة المتجولين تصل البنا أصواتهم بالشكوى والتذمر من الاجراءات

لنفسها الانجازات والبطولات وتندراً عند وقوع الخروقات، كما ان البعض يتجاهل ذكر دور المختار في توفير المعلومات

والقاء القبض على المجرمين والارهابين وضعاف النفوس وقبل يومين كادت ان تتعرض امرأة للقتل لو لا تبليغ المختار للاجهزة الامنية المختصة

حمدي العطار

بغداد



الانجازات نعمة التعاون
وعن التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات يقول ابو فاطمة الامن لا يستتب الا اذا كان هناك تعاون وتكامل بين المختار بالمنطقة والاهالي والاجهزة الامنية، ان تعدد الاجهزة الامنية واقتدار البعض للبحرية في مجال الامن وحب الظهور او التنافس غير المتعددة قد يكون احد اسباب التدهور الامني في منطقة الكراة، ان محلة الكراة من المحلات التي تعاني من

ووسائل معيشتهم. مختار محلة " 909 عماد ارزوقي حمادي - ابو فاطمة- من انشط المختارين في المنطقة له رؤية ومقترحات مهمة في مجال الملف الامني والمسلف الخدمي والاقتصادي لمحلة الكراة. تحدث الصبا قاتلا:-

عماد ارزوقي حمادي مختار الكراة :- التنسيق وتبادل المعلومات مهم في الملف الامني كانت مكانة المختار في المحلات الشعبية تحتل حيزاً اجتماعياً كبيراً وله دور مؤثر في الحد من المشاكل الاجتماعية، كما ان الاجهزة الامنية غالباً ما تحصل على المعلومة المؤكدة من مختار المحلة لوجوده المستمر والقريب، كان المختار يعرف جميع العوائل ساكنة ضمن منطقته كما يعرف افراد العائلة واعمالهم، كما شهدنا المختار من بعيد نوقف للعب واذا كنا نمارس بعض الالعاب الممنوعة او المحرمة نهرب خوفاً من ان يرانا المختار واحياناً يسلنا بنا العقاب القوي او يخبر اهلنا بمنعنا من تكرر مثل هذه السلوكيات الخاطئة.

اليوم محلات بغداد بحاجة اكبر من ذي قبل الى وجود المختار القوي والنزيه والذي يملك الحص الامني ويتفاعل مع اهالي محلته ويتعرف على همومهم خاصة وهو يسكن في نفس

المكان وعائلته تعاني من نفس المشاكل محلة الكراة من أشهر المناطق في بغداد، كانت لا تعاني هذه المحلة من الازهاب ايام الطائفة يتعايش فيها المسيحي مع المسلم، الشيعة مع السني، الغني مع الفقير، الى ان استهدفها الازهاب بتفجيرات قاسية فكانت للحكومة والاجهزة الامنية خطط واجراءات اثرت سلباً على رفاهية اهالي الكراة



دور المختار لا

يقتصر على اعطاء تايد السكن او الضبطية المختارية وغيرها من الامور الادارية البسيطة؛ بل يتجاوز تلك الاعمال الروتينية الى المساهمة في حفظ الامن بالمنطقة ومساعدة الاجهزة الامنية في منع وقوع الجريمة او العمل الراهبي، وفعلاً نحن حققنا هذا الهدف ونحن ما نقوم بتبليغ الاجهزة الامنية بالمعلومة الدقيقة والمفيدة بالوقت المناسب لردع الجناة

صعوبات امنية تثقل كامل المواطن الكراي، وتجد صعوبة كبيرة في الجردات لتحديد العوائل لكننا حريصون في المحافظة على حياة الناس وممتلكاتهم، وهناك تعاون جيد بين المختارين والمجلس البلدي والجلس المحلي، قد توجد بعض الظواهر التي من المهم الإشارة اليها مثلا كل جهة تريد ان تنسب

المشردة وغير المبررة -يقول المختار ابو فاطمة- هذه اكثر نجاحا من السيطرات الامنية وسد الطرق وقطع انسايبة وصول المتبضعين الى تلك المحلات التجارية والتي قد تصب في صالح المولات التجارية بينما يتضرر صاحب محل والجنيز، مشكلة الخنابر في الكراة مزمنة ولا تجد لها حلا على الرغم من تقديم عضو مجلس المحافظة ابن الكراة محمد الربيعي والسيد احمد عكله رئيس قاطع الكراة مقترحاً بتحويل اصحاب (الجنابار) الى شارع العطار وجعله شارعاً تجارياً مغلقاً كما هي شوارع متخصصة مثل هذا

للاجهزة الامنية، وهناك من يعطي للمختار حقه مثل الرائد منعم الجابري يعرف المختارين بالامن ومنع العمليات الارهابية ويشيد بجهودهم، كما توجد اجتماعات دورية مع الاجهزة الامنية للتنسيق المستمر.

جهود بلدية

من الامور التي يقوم بها المختار ولا تكتسر هي دور المختار في توفير

مدير البلدية ويسنقل له شكاوى المواطنين في عدم رفع الفضلات والازبال من المناطق وكذلك مشاكل الماء والكهرباء ونحن نشيد بسرعة استجابة مدير بلدية الكراة الاستاذ سمير الذي لن يتجاهل اي معلومة تصله ويبذل جهوداً طيبة ومتابعة مستمرة للحفاظ على نظافة شوارع الكراة وتنظيم

متقاعدو كربلاء يناشدون الهيئة إنجاز معاملاتهم المتأخرة

سنوات). بحسب مصدر في الدائرة مؤكداً ان (ذلك يعني ان يدفع المنتخب مبلغ 4 ملايين دينار خلال مدة الـ 4 سنوات وعلى شكل استقطاع شهري وعلى اساس راتبه التقاعدي او ان يتم دفع المبلغ دفعة واحدة وللموظف المتقاعد له الخيار في ذلك). متسائلا في ذلك (ماذا يا هيئة التقاعد الوطنية كونها قد قد رفضت المعاملات التقاعدية وتم اعادةها الى الدائرة واصبحت مراكونة في دهااليز المصنع منذ ما يقارب الـ 10 اشهر). مشيراً الى ان (الدائرة اقترحت على الموظفين المحالين الى التقاعد ومن اجل فوض هذا الاشكال بان يخبر الموظف اما بدفع الاستقطاعات التقاعدية او تبقى معاملاتهم بهذه الحالة). مبيحاً (لقد وجدنا ان نسبة الاستقطاع عالية وكانت الاجابة اما ان يدفعها المنتخب دفعة واحدة او يتم استقطاعها من الراتب التقاعدي على مدار 4

التقاعد كونها كانت هي المسبب في هذا التأخر. وقال الموظف المحال الى التقاعد ابو زيد لـ (الزمان) اس من (هناك ظلما واجحافا بحق الموظفين المحالين الى التقاعد من المصنع وذلك بسبب صدور تعليمات من قبل الهيئة بشأن الاستقطاعات التقاعدية وتسببها في هذا التأخير). وأوضح (ليس لنا شأن في ذلك حيث ان ادارة المصنع تقوم بالاستقطاع شهريا في حين ان هناك دفعات من الموظفين قد تم احتالهم الى التقاعد ولم يواجهوا مثل هذا التأخير). واصفا (ذلك بالنظم والاجحاف بحق الموظفين من قبل الهيئة واجتهادها في صدور تعليمات لا تتسجم مع الانظمة الوظيفية كما ان هذا التأخير قد الحق الضرر بآسرنا لكون اعتمادنا على هذا المورد الوظيفي (الراتب الشهري) مما جعلنا في حيرة من امرنا). مؤكدا (في بعض الاحيان يرفض الموظف حالته الى التقاعد بسبب

وانجاز معاملاتهم بالسرعة الممكنة وذلك بسبب تاخرها حيث امضى عليها اكثر من 10 اشهر. واضعين باللائمة على هيئة

في وزارة الصناعة والمعادن من المحالين الى التقاعد رئيس الوزراء حيدر العبادي بضرورة التدخل لدى هيئة التقاعد الوطنية

كربلاء - محمد فاضل فاخر
طالب العشرات من موظفي مصنع القادسية في محافظة كربلاء التابع للذرة الصناعات الحربية



أليس فيكم رجل رشيد ؟

عبد الكريم يحيى الزبياري

دهوك



العمالين الذين يسكن معظمهم جوار المعمل. كل هذا من اجل بيع حديد المكنائ بحفنة نانين عراقية. بدلا من ترميم المعمل وصيانته. الشركة العامة للغزل والنسيج في الموصل، تأسس في تشرين الاول 1954 وبدا بطرح إنتاجه في الاسواق المحلية (27 آذار) 1957 البازر، الهمايون، الخام الابيض الخزنة، الخام الصفرة) وتوعيات اخرى حسب الطلب، وبذلك وفر للميزان التجاري العراقي اكثر من نصف مليون دينار عراقي في السنة الأولى من افتتاحه.

حسب رسالة ماجستير تقدم بها

هدير مكائنه. هذا المعمل جزء من تاريخ وتراث المدينة. لكن بعض المستثمرين يريدون المئتي دويم بعيون ذئب جائع لا يشبع: يريدون الاجهزة على آخر ما تبقى للمدينة!

يقول الشاعر د.هـ. لورنس (البعوضة تذرك تماما، بأنها على الرغم من صغر حجمها: وحش مفترس، ولكنها على كل حال لا تمتص أكثر من طاقة معدنها/ أيها لا تمتص شيئا من دمي لتودعه بنكا). كما يفعل ساسة بلادنا!

يقال ان ترميم وصيانة المعمل لن تستغرق أكثر من ستة شهور كحد اعلى، فنسبة الاضرار بسبب حرب داعش والخبراء، لم تتجاوز % 40 بينما يريدون تخصيص قطعة ارض جديدة في الجانب الأيسر، وبنائها وتجهيزها بالمكائن ربما يستغرق اكثر من عشرة سنوات، وبملايين الدولارات وملايين الدنانير لخطوط نقل

جونى يوسف حثاً بعنوان (تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطور السياسي: (1929- 1958) إلى كلمة الآداب جامعة الموصل سنة 1989. احتفلت المنشأة العامة للغزل والنسيج بمناسبة مرور ثلاثين سنة على بدء الإنتاج، وأصدر المؤرخ سعيد الديوجي كتاباً بعنوان (صناعة النسيج في الموصل) بهذه المناسبة.

يعتبر المعمل وحدة إنتاج متكاملة، تبدأ بوحدة حلج القطن، التي تستلم القطن من الفلاحين والموردين بحسب عقود التجهيز السنوية، بفضل الذور والشعيرات، ثم يأتي قسم الغزل فيه

معدات ومكائن ما زالت جيدة، وهو ينتج الخيوط بحسب الدرجات المطلوبة، ثم قسم النسيج لنسج الخيوط وإنتاج الأقمشة بحسب المواصفات المطلوبة.

في التسعينات تأخر الإنتاج بسبب الحصار ووقف استيراد قطع الغيار، كان المعمل ينتج أكثر من ستين ألف متر يومياً، ثم انخفض الإنتاج إلى أحد عشر ألف متر يومياً كحد أعلى.

بعد 2003 استوردت وزارة الصناعة الكثير من الاجهزة الإيطالية باكثر من مليون دولار، وسافر عدد من المهندسين للانحاق بدورات تدريبية على هذه المكائن.

2011 افتتح المهندس محمود دخيل الحديدي المدير العام اقساماً جديدة في المعمل، منها قسم إنتاج المناشف، ومصنع القطن الطبي ومصنع حفاظات الأطفال لجميع الأحجام، بأسعار مدعومة تخافس المنتجات المستوردة من سوريا وتركيا.